

المسلك الذي انتهجته الإدارة الأميركية للرد عن ١١ أيلول لم يُعْمَدَ للاعتبار للجانب الإنساني من هذه المجزرة (إلى اليسار: ضحية أفغانية)

هاتان الحقيقتان تبيّنان أنّه في هذه التراجميديا الإنسانية، يقف الضمير الإنساني مجدداً أمام ظاهرة استخدام الكائن البشريّ رهينةً سلبيةً تتمّ التضحية بها، أو المتاجرة بها، أو عدم إقامة الاعتبار لها في أحسن الأحوال، من قِبل مختلف الأطراف وفي مختلف الصراعات. وهذا ما يجعل من الضروريّ التوقف عند البعد الإنسانيّ للإرهاب بشكل خاصّ، وللعنف بشكل عامّ.

التأنيست المتناقض

إنّ القوة التي تقف خلف مجزرة ١١ أيلول، أيّاً كانت هويتها، تعمّدت التعبير عن نفسها عبر الدم والنار والدمار، إمّا لإثبات وجودها الفاعل وإما للوصول إلى أهدافها الإستراتيجية. ويادئ ذى بدء، علينا أن نلاحظ أنّ هذا النوع من «البشارة» الدموية الرابعة ليس شيئاً جديداً في تاريخ التأنيست البشريّ، ولا الكارثة الاجتماعية الأولى التي تهزّ الضمير الإنسانيّ. وهي لا تتميز عن غيرها سوى في أنّها حدثت في/ وضد أميركا بالذات. وقد قامت كلّ هذه الضجة العالمية ضدّ العنف والإرهاب من أجل مساندة أميركا، نظراً إلى المكانة «المميّزة» التي تتمتع بها في النظام الدوليّ الراهن القائم على التمييز بين الدول والشعوب... حتى في الموت والمآسي والمصائب.

بل كانت لهم أهداف إستراتيجية وعمالية محدّدة.

الثانية - لقد عبّر الشعب الأميركيّ بصدق عن فداحة المصائب الجلل الذي حلّ به، ووَجَدَ تجاوباً وتعاطفاً من جميع شعوب العالم - وفي مقدمتها الشعوب العربية والإسلامية التي تعاني الأمرين بفعل الإرهاب المتماذي الإمبرياليّ والصهيونيّ. ولكنّ المسلك الذي انتهجته الإدارة الأميركية الراهنة، ومن ورائها الطبقة الاحتكارية والصهيونية السائدة، يجعل من الصعب «اتهاؤها» بأنّها قد أقامت الاعتبار للجانب الإنسانيّ من المجزرة. إذ إنّ هذه الإدارة تصرفت حتى الآن بطريقةٍ تؤكد أنّ الهدف الرئيسيّ الذي يهّمها هو تأمين المصالح الإمبريالية - الصهيونية وفرض الزعامة الدولية الأحادية. وفي حين يرى البعض أنّ مجزرة ١١ أيلول كانت ضربةً خاصةً موجّهةً إلى هذه المصالح والزعامة، يرى البعض الآخر أنّها لم تكن سوى عملية مفتعلة، الهدف منها «تظهير» وتثبيت هذه المصالح والزعامة بالذات. وفي كلتا الحالتين، يتّضح أكثر فأكثر أنّ الإدارة الأميركية استخدّمت وامتازت تستخدم الضحايا الأميركية البريئة ذريعةً للتوصل إلى أهدافها الإستراتيجية وعمالية.

تُشْرِك) فيه قوى خارجية، أو لصراع قوى خارجية تُشْرِك (أو تُشْرِك) فيه قوى داخلية أميركية.

أما إذا صدّقنا أنّ «الإرهاب الإسلامي»، وأكثر حصرًا «البنلادني»، أصبح من القوة والدراية بحيث يستطيع تنفيذ مثل هذه العملية الفائقة التخطيط والتنفيذ، والتي تُكشّف عن اختراق في عمق تركيبة النظام الأميركيّ، فهذا يعني حدوث انقلاب حقيقيّ في الاستراتيجية الدولية يصعب تصديقه: انقلاب هو في غير مصلحة القطب الأوحد. وهذا كلّ يجعل السؤال عن العنوان النهائي والصحيح لـ «مركز الإرهاب الدولي» سؤالاً غائماً وصعباً لا تُمكن مقارنة الجواب عليه إلا عبر متابعة السياسة الأميركية، وردود الفعل عليها، والأحداث الدولية المرتبطة بها، لسنواتٍ طويلة بل ولعقودٍ قادمةٍ أيضاً.

القربان البشريّة

ولكنّ مع أهمية مقارنة هذا الجواب، لا بدّ من النظر في مسألة البعد الإنسانيّ لهذه المجزرة. ومن هذه الزاوية لا بدّ أن نلاحظ أنّه، بمرور الوقت وتراكم القرائن، تتأكد للمراقب حقيقتان:

الأولى - أنّ مهندسي هذا الزلزال لم يكونوا ينظفون من ردّ الفعل، ولا يهدفون فقط إلى مجرد الانتقام والقتل والتخريب،

ننتقل من ذلك إلى القول إن العنف، بكل أشكاله «العدوانية» و«الدفعية»، «المشروعة» و«غير المشروعة»، هو تعبير عن التناقض الوجودي للإنسان في مرحلة المجتمع التمييزي، طبقيًا، عنصريًا، إثنيًا، قوميًا، إلخ. وهذا التعبير إنما ينبني على منطق القوة، الخاص بـ «الإنسان الحيواني»، والمناقض لمنطق العقل، الخاص بـ «الإنسان الإنساني». ويضطلع منطق القوة هذا إلى اليوم بدور المولدة التاريخية الرئيسية للظواهر المجتمعية. وهو يتم:

- إما كوسيلة حيوانية ذات غائية حيوانية مضادة للإنسان الإنساني ولنطق العقل الإنساني. وهنا يوجد انسجام بين الوسيلة والغاية، اللتين تتداخلان في مركب واحد يعمل على قاعدة استمرار إخضاع الكائن البشري والمجتمع البشري لشريعة الغاب:

- وإما كوسيلة حيوانية ذات غائية إنسانية مضادة لمركب الوسيلة - الغاية الحيواني. وهنا يوجد تناقض شكلي بين الوسيلة والغاية، إذ إن الهدف الإنساني المثالي يتم تحقُّقه عبر الوسيلة الحيوانية الواقعية. ويُشبه ذلك، في الطب مثلاً، استخدام اللقاح لمعالجة المرض المعين بجرثومة المرض ذاته. وفي الميثولوجيا المسيحية مثلاً، يوجد مفهوم «قهر الموت بالموت» - وهو مفهوم نجد ترجمةً واقعيةً

أخرى له في العمليات الاستشهادية الفلسطينية. هذه الوسيلة، المتناقضة شكليًا مع غايتها، يفرضها واقع الوجود الإنساني المركب، وتنبع من منطق العقل الإنساني وتخضع له، كضرورة طبيعية - اجتماعية للإخضاع التصعدي التدريجي للحيوان الكامن في قرارة الإنسان.

في هذه العملية المتناقضة برهان وجودي على أن المرء لم يتأسس بعد إلى درجة الانسجام الإنساني مع ذاته، أي إلى درجة التسامي الكافي على الحيوان الذي ترقى منه. وفي هذه السيرة التطورية المتناقضة، تدخل باستمرار مفاهيم وقيم سياسية - مناقبية فرضها الاجتماع الإنساني، مثل:

- مفهوم «الغاية تبرر الوسيلة»
- قوينة استخدام العنف وخوض الحروب، ونشوء مفاهيم مثل: «الجرائم ضد الإنسانية»، «أسلحة الدمار الشامل»...

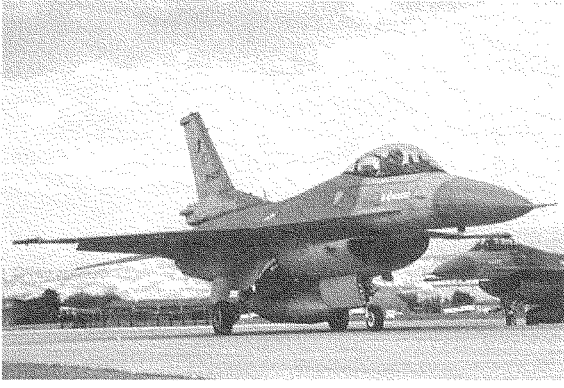
- شرعنة الدفاع المشروع عن النفس، وحق المقاومة ضد المعتدين.

- السلمية (pacifisme) التي تُرفض اللجوء إلى العنف حتى في حالة الدفاع المشروع عن النفس؛ فهي تُعتبر أن الانتصار هو أولاً وأخيراً الانتصار الأخلاقي على الذات الحيوانية الكامنة في الإنسان.

إن ظاهرة «الإرهاب» برمتها، أيًا كان المنطق والوسيلة والغاية التي تقودها، ليست سوى مظهر من مظاهر العنف، المبرر أو غير المبرر غائيًا، في المجتمع الإنساني الذي لا يزال قائمًا على العلاقات التمييزية المولدة للتناقض والتناحر. ولا يُمكن فهم هذه الظاهرة والتصدي لها إلا في سياق طبيعة العنف ودوره في السيرة التاريخية العامة للمجتمع الإنساني.

القاعدة الوجودية للعنف

لا شك أن الأديان والتيارات الإيديولوجية العامة كانت، على الدوام، بمثابة المعبر والموجه والناظم للسلوك الإنساني. وإذا تجرّدنا من الجانب اللاهوتي الماورائي، والفكري - المثالي، وأخذنا التساويلات والتطبيقات العملية للدعوات الدينية والإيديولوجية، أمكننا القول إنها كانت، بشكل عام، تمثل حالة التباسية: فهي، من جانب، تدعو إلى الخير والسلام بين الناس؛ ولكنها، من جانب آخر، تبرر ممارسة العنف ضد «الأغيار» و«الكفار» و«المشركين» وشتى أنواع «الأعداء». وقد أثبت التاريخ أن هذا المنطق التمييزي الاستعدادي، فيما بين النحن والغير، ينطبق أيضًا، وبالشكل التفسيرية التخويني نفسه، على داخلية كل جماعة بحد ذاتها.



العلاقة العضوية بين الصهيونية والإمبريالية توحد بشكل مذهل «قيم» التنوير والعولة مع قيم الظلامية

لهذه «القاعدة»، بل هو مجرد تقرير للأمر الواقع الذي علينا أن نواجهه بالمنطق العقلي، بعيداً عن الانفعالات وردود الفعل.

«التحضّر» الإمبريالي

مع كل إيجابيات الليبرالية والديمقراطية الاستثنائية والمجزأة، ومع كل الجوانب التقدمية للثورة الصناعية وثورة الاتصالات والجوانب الإنسانية المشروطة للعولة، فإن النظام الإمبريالي المعاصر لم يمثل انقلاباً نوعياً معاكساً على القاعدة الوجودية التاريخية للعنف، بل كرّسها بأكثر ما يكون من الوضوح والشفافية. ذلك أن هذا النظام، الذي قام على التمييز الاقتصادي المطلق، كرّس وفاقم جميع أشكال التمييز، بكل ما تولده من الصراعات وآليات تحقّق العنف. وما يزال العنف هو اللغة الأولى السائدة في العلاقات الوطنية والإقليمية والدولية.

والسبب الأولي في ذلك هو أن حياة المجتمع البشري أصبحت في عصرنا مرتبهة كلياً لرأس المال. ف «القيمة» الأساسية في الرأسمالية، التي تنبثق عنها كل «القيم» الأخرى، هي العنف، الذي تكوّن به الملكية الامتيازية، والصراع عليها، وأشكال انتقالها، والتحرر منها.

ولا شك أن الرأسمالية أطلقت مبادئ الحرية والإخاء والمساواة، في الفكر

الصهاينة، المختارين من أرباب الإمبريالية والفارين من البوغرومات والهولوكوست إلى فلسطين بمعية الاستعمار «التحريبي» و«التمديني»، يفعلون اليوم الشيء نفسه ليستخلصوا أرض فلسطين من العرب «النجسين» و«المتخلفين»، مضيفين وعدّ بلفور إلى «وعد الرب».

– والمسيحيون جاؤوا بعدهم بنظرية وأخلاق الفداء، وكان الصليب بالنسبة إليهم رمزاً للتضحية بالنفس في سبيل الغير. لكنّ الصليبيين والمستعمرين «المسيحيين» استغلّوه وجعلوا منه رمزاً للغزو والوحشية. – والمسلمون بدأوا ثورة على أرباب الأصنام والأكاسرة والقياصرة، كأصحاب رسالة مضطهدين ومهاجرين ومجاهدين. ولكن اصطنعت من بينهم، وباسم الدين الحنيف، أصنام جديدة، كالماليك والسلطين وجميع أصحاب الطغيان والفتن والعمالة، الذين ولغوا ويلغون حتى اليوم في دماء الشعوب العربية والإسلامية مثلما فعل ويفعل الأعداء وأكثر.

– والشيء ذاته يقال عن الديمقراطيين والاشتراكيين والقوميين، وعن تاريخ فرنسا وبريطانيا وروسيا وأميركا إلخ.

إذن لا جديد تحت الشمس على صعيد التاريخ «الحضاري» الذي لا تزال تسوده وحشية هذه القاعدة الوجودية التاريخية للعنف. لكنّ ليس في ما تقدّم أي تبرير

ضمن هذه الالتباسية تندرج القيم مثل: «العين بالعين والسنن بالسنن»، «الشر بالشر والبيدائ أظلم»، «دفع شر أكبر بشر أصغر»، «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، «التمدين»، «التحريير...» وعلى مرّ التاريخ، استُخدمت هذه القيم عن حق أو في خدمة الحق، كما أسيء استخدامها باسم الحق ضدّ الحق.

والتاريخ مليء بالعبر: فالعهد القديم قدس الحياة الإنسانية وأوصى بأن «لا تقتل...» لكنّه يُضخ بالدعوات الصريحة إلى إبادة الفلسطينيين وغير اليهود. هذا على المستوى النظري. أما على المستوى العملي، فقد كانت الفئات الإثنية والقومية والاجتماعية، أو الكتل الدينية والإيديولوجية، تنتقل بين مرحلة تاريخية وأخرى، وأحياناً كثيرة خلال حياة إنسانية واحدة، من مواجهة الظلم والعدوان إلى ممارستهما، باسم الشعارات ذاتها:

– فاليهود القدامى، على ما تقول أسطورتهم، كانوا قد هربوا من بطش فرعون واستبداده. فجاؤوا إلى فلسطين بوعد يهوه، «إله» السماء «العنيف الطاهر المنزّه». ومع ذلك فإن اليهود، بموجب النص الحرفي لـ «الوعد الإلهي»، قاموا بالبطش بشعب فلسطين القديم الأصيل، وحلّوا الفلسطينيين إلى قربين للتقرب من إلههم «الرحيم». وتماماً كما فعل هؤلاء الأجداد «المختارون من ربّ الجند»، فإن أحفادهم

والتعبير والعمل إلخ. وهذه المبادئ تتجاوز تجريدًا التمييز بين الناس، ومن ثم تُرسي الأساس المبدئي لتجاوز العنف ولتحقيق السلام الشامل. ولكنّ الرأسمالية في الواقع الملموس هي ابنة خطيتها الأصلية، أي الملكية الامتيازية، وحملت في داخلها تناقضًا ذاتيًا هدامًا ناتجًا عن عدم أهليتها لإيجاد التوازن بين نوعين متناقضين من الحرية الفردية:

أ - الحرية الفردية الطبيعية، التي يحقّ فيها الانسان ذاته تكامليًا بإزاء الآخرين. ولا يمكن لهذه الحرية أن تتحقق إلاّ بالمساواة الجوهرية بين البشر، بحيث يكون كلُّ فردٍ مكتملاً لجموع الأفراد الذين يستقوي ويغتنى كلُّ منهم بالآخر، ولا يلغي أو يُخضع أيُّ فردٍ منهم أيُّ فردٍ آخر.

ب - الحرية الفردية الرأسمالية، التي هي وظيفة استحواذية شنيئة، تُستلب فيها «القيم» الشنيئة المصنّمة إنسانية الإنسان. ولا يمكن لهذه الحرية أن تتحقق و«تتطور» إلاّ بالإنتاج المصطنع للمساواة بين البشر، بحيث يكون كلُّ فردٍ نقيضًا للكلّ يسعى إلى تأكيد ذاته الشنيئة بالغاء وإخضاع الذات الجوهرية والشنيئة للآخرين.

وإذا كان إطلاق الحرية الفردية أعطى، في جانبٍ منه، مفاهيم «الديمقراطية» و«حقّ تقرير المصير للشعوب والأمم»

إلخ، فإنّ هذا الاختلال في التوازن الوجودي - الاجتماعيّ للإنسان في المجتمع الرأسماليّ، بين الجوهر الإنسانيّ والوظيفة الرأسمالية، نتجت عنه الرأسمالية المتوحشة، ومرحلتها المتطورة: الإمبريالية، التي قامت على الحرية الرأسمالية المنفلتة وأفرزت بالضرورة التمييز الاجتماعيّ الجديد القائم على أساس الملكية الاحتكارية. وكان من المحتمّ لهذا التمييز الجديد، كي يتحقّق ويستمرّ، أن يقيم «الخطية الأصلية» لكلّ أنماط التمييز الاجتماعيّ القديم، وهي خطية تقوم على اضطهاد الإنسان لأخيه الإنسان. وبذلك تحوّل التمييز الرأسماليّ - الإمبرياليّ إلى أكبر وعاء للتمييز بين الناس؛ وعاء أصبح يحتوي ويوظف جميع أشكال التمييز السابقة، العرقية والقومية والدينية والطبقية إلخ. وبالتالي فإنّ هذا التمييز أصبح يمثل المنبع الأساسيّ لكلّ أشكال العنف في العالم المعاصر. وفي عصرنا الراهن يكفي أن نشير إلى العلاقة العضوية بين الرأسمال الاحتكاريّ العالميّ والتعبئة العنصرية والدينية، الصهيونية والإمبريالية، وخاصةً الأميركية، ضدّ الفلسطينيين والعرب والمسلمين. فهذه العلاقة توحّد بشكل مذهل «قيم» التنوير والعودة والثورة المعلوماتية مابعد الحديثة مع «قيم» الظلامية ما قبل الفروسطية.

وبالرغم من كلّ مظاهر وإنجازات «الديمقراطية» التي حققتها الرأسمالية، فإنّ هذه الرأسمالية، وخاصة في هذا العصر الإمبرياليّ، لم تستطع أن تتجاوز طبيعتها الخاصة المتوحشة. وأبرز مثال على ذلك في وقتنا الراهن هو «صناعة الموت» المتمثلة في سباق التسلّح العبثيّ والمجنون. فالصناعة الحربية أمست هي الوظيفة الاجتماعية والإنتاجية الرئيسية للدولة الإمبريالية المعاصرة. ويأخذ هذا المثال صورته الأوسع في التسلّح الفائق التفوق الأحاديّ الجانب من قبل الولايات المتحدة. فالدولة الأميركية، من وجهة نظر دفاعية عسكرية بحت، هي في غنى كليّ عن تسعة أعشار هذا التسلّح الخرافيّ. ومع ذلك، فهي تتابع هذا النهج التسلّحيّ لتأمين المصالح الجشعة للطبقة الاحتكارية المرتبطة بها.

ماهية «الهمجية»

إنّ الصفة الملائمة الوحيدة التي يُمكن إطلاقها على سلوك الإمبريالية هي الهمجية المعاصرة. ولأجل عدم خلط المفاهيم لا يسعنا إلاّ أن نجري مقارنة بين «الهمجية» في ما قبل القرون الوسطى الإقطاعية، وبينها في العصر الإمبرياليّ الراهن:

- فيما مضى، قامت بعضُ الأقوام، كالجرمان والهون والمغول والتتار،



تبدّر الولايات المتحدة مليارات الدولارات سنويًا على التسلّح المجنون، ويعيش المليارات من البشر في مستوى أدنى من «الهمج»

ملاحظة أساسية، وهي أنّ المجتمع الدولي في العهد الإمبريالي المعاصر قد تقدّم حقوقياً أكثر منه فعلياً في تقنين العنف والحدّ منه. ولا بدّ أن نشير هنا إلى أنّ الأمن والاستقرار، بالمعنى الواسع، أصبحت أكثر فأكثر امتيازاً للأغنياء والأقوياء على حساب الفقراء والضعفاء. ومن ثمّ فإنّ نظرة عادية إلى خريطة العنف، ومنها «خريطة الإرهاب»، ترينا بوضوح أنّه بمقدار ما تزداد الجماعات والبلدان والأقاليم الأفقر والأضعف اكتواءً بنار العنف تزداد الجماعات والبلدان والأقاليم الأغنى والأقوى تمتعاً نسبياً بالأمن والاستقرار.

وإذا أرجعنا النظر إلى المجتمعات البدائية والقديمة، نجد أنّه حينما كان يتمّ اللجوء إلى العنف ضد الأبرياء، كأخذ الثأر من أيّ فرد من أفراد عشيرة أحد الجنّة، كان هناك نوع من التكافؤ والتوازن في ذلك اللجوء بين مختلف المجموعات. أما في المرحلة «المتقدّمة» للرأسمالية المتوحّشة، أي المرحلة الإمبريالية، فقد زال تماماً عنصر التكافؤ والتوازن في المواجهة الصراعية بين الإمبريالية من جهة، والجماعات والشعوب والبلدان الضعيفة والفقيرة من جهة أخرى. وأصبح العدوان الإمبريالي يتخذ شكلاً مجازر رهيباً شبه مجانية، بمختلف أشكال القتل العنفي المباشر، أو الإبادة

واليوم، تستحوذ الدولة الأميركية على حصة الأسد من الاقتصاد العالمي، وتبدّر على التسلّح المجنون جزءاً «يسيراً» مما تُنهبه من هذا العالم المسود، يُقدّر بمئات مليارات الدولارات (فقط!) سنويًا. وفي الوقت عينه، يعيش المليارات من المخلوقات البشرية في مستوى أدنى مما كانت عليه الأقاليم «الهمجية» قبل مئات السنين. ولكنّ بدلاً من استخلاص العبر اللازمة من هذا الاختلال في الدورة الحيوية للمجتمع البشريّ عامّة، ومن هذا التذير التسليحيّ المجنون خاصّة، يسعى المنظرون الغربيون العنصريون إلى تبرير العنصرية الإمبريالية تحت شعارات «صدام الحضارات» وما أشبه، ويفكّرون في أفضل الطرق «العلمية» لـ «تحييد» السكان «الفائضين عن الحاجة» في البلدان الفقيرة. وتأتي على رأس هذه «الحلول» الحروب المحليّة والإقليمية، والمجاعات، وتدمير البيئة.

التقدم اللإنسانيّ

في العقود الماضية، ولا سيما في ظروف الحرب الباردة التي كانت فيها الإمبريالية العالمية عرضةً للتحدي النسبيّ، وُضع الكثير من القوانين والاتفاقات لتقنين العنف «الشّرعي» ومنع العنف «اللاشّرعي»، بما فيه الإرهاب. لكنّ أيّ تحليل موضوعي لا بدّ أن يتوقف عند

بمهاجمة وتدمير مراكز الحضارة في روما وبغداد وغيرها. وكان أحد أهمّ محفّزات تلك الأقوام هو الطمع الناتج عن التفاوت الكبير في استحواز الثروة. فالأقوام المسماة «همجية» كانت تعيش على أطراف المراكز الحضارية، مكابدة الشّع وبؤس العيش؛ في حين كانت الطبقات السائدة في «المراكز الحضارية» تكابد الاختناق بالثخمة والبذخ.

وبدون أيّ تبرير، بالتأكيد، لأيّ همجية قديمة أو حديثة، فإنّ الاحتكاك مع «الأطراف الهمجية»، الذي أنتج فيما أنتج التدمير الهمجيّ لـ «المراكز الحضارية»، كان - بمعنى تاريخي ما - يحمل جانباً «إيجابياً» موضوعياً، وهو الرفض الطبيعيّ لنظام العبودية «الحضارية»، وتدميره شرّ تدمير.

هنا يجب التوقّف عند نقطة لافتة للنظر وهي أنّ التتار الذين وجّهوا ضربةً قاضيةً إلى الدولة العربية - الإسلامية، بما في ذلك وجهها الحضاريّ المشرق، عمّدوا في الوقت نفسه إلى مصادرة العلماء والصنّاع العرب والمسلمين ونقلهم إلى بلادهم للاستفادة من علمهم وخبرتهم. وهذا البعد الدفاعي - الطمعيّ لـ «الهمجية» التتارية يتناقض مع المسلك والأهداف الهمجية التدميرية المطلقة للمستعمرين الأميركيين للعراق!

الجماعية وشبه الجماعية «السلمية» بواسطة التجويع والتعطيش ودعم الأنظمة الاستغلالية والاستبدادية. وفي الزمن الأميركي الراهن، وصل الأمر إلى حدّ التباهي بـ «الحرب النظيفة» التي لا يكاد يَسْقُطُ فيها سوى قلة قليلة من أبناء «الشعب السيّد» أو «الشعب المختار» الذي ينتمي إليه المعتدون الإمبرياليون. وفي حين تُذرف دموعُ التماسيح على هذه القلة من الضحايا البريئة أو غير البريئة في الجانب الإمبريالي، يجري تشريدٌ وتشويهٌ وإبادةُ الملايين من المدنيين الأبرياء من «الأعداء» الأضعف والأفقر، وتدميرُ البنى التحتية لبلدانٍ وشعوبٍ بأسرها.

المسؤولية التاريخية

إنّ الأساس الاجتماعي لهذا الانحراف الإنساني الذي تقوده الطغمة الإمبريالية - الصهيونية في العصر الحديث هو الافتراقُ التناحريّ المتزايد بين ديناميتين: دينامية حياة الرأسمال الاحتكاريّ الأيل إلى التمرکز العالميّ المكثّف والضيق؛ ودينامية الحياة الإنسانية الآيلة إلى التنوّع والتعدّد والغنى والاتساع ضمن وحدة إنسانية مركّبة ومتفاعلة ومنسجمة تشمّل جميع الشعوب والجماعات الإنسانية بلا استثناء.

والقوى الاحتكارية المتسلّطة في البلدان الإمبريالية الغنية والقوية، ولاسيّما في

أميركا، هي التي تتحمّل، تاريخياً وراهناً، المسؤولية الأولى عن استمرار تشريع وتكريس العنف والإرهاب على النطاق الدوليّ برمته. وهذا ما تؤكّده جميع الوقائع على هذا الصعيد وأهمّها:

١ - إنّ الغرب الاستعماريّ والإمبرياليّ هو المسؤول عن حقبة العبودية والاستعمار المباشر. ففي هذه الحقبة أُبيد ملايين «الهنود الحمر». وفي الحقبة التاريخية ذاتها، جرى اصطيادٌ وقتلٌ واسترقاقٌ عشرات ملايين «العبيد» الأفارقة، وجرى غزوٌ واستعبادٌ شعوب آسيا وأفريقيا التي تُعدّ بالمليارات. وفي حين أنّ الدول الإمبريالية الغربية نهضتْ واغتنت على حساب النهب والاستغلال الفظيع للشرق لمدة مئات السنين، فإنّ بلدان الشرق الغنية بالخيرات الطبيعية تُغرّق حتى الاحتناق في ديون النصب الإمبرياليّ الدوليّ، وتقف على أبواب البنك الدوليّ أو صندوق النقد الدوليّ مستجديةً بعض القروض الجديدة، التي هي سلاسلٌ وأصفادٌ عبوديةٍ معاصرة للملكية الإمبريالية المعولة.

وخلال الحرب العالمية الثانية قامت أميركا بضرب مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين بالقنبلة الذرية. كما قام الحلفاء الغربيون بتدمير مدينة درسدن الألمانية. فأبيد في هذه الجرائم ضد الإنسانية مئات الألوف من السكان المدنيين بدم بارد، وبدون أيّ ضرورة عسكرية حقيقية.

وكان تبريرُ ذلك بحجّة كاذبة، هي إجبارُ هيروهيتو وهتلر على الاستسلام؛ إلّا أنّ السبب الفعليّ كان الانتقامُ العنصريّ من المدنيين اليابانيين والألمان وتأديبهم، وبثّ الرعب لدى شعوب الاتحاد السوفياتيّ السابق، القوّة الصاعدة حينذاك. أيّ أنّ «الديمقراطيات» الغربية استخدّمت وسيلةً القتل الجماعيّ للمدنيين اليابانيين والألمان من أجل أهدافها الاستراتيجية، تماماً كما استخدم هتلر «المحرقة» ضدّ اليهود العزل. ولا بدّ هنا أن نلاحظ أنّ ألمانيا قد اعتذرت لليهود، ودفّعت التعويضات للكيان الصهيونيّ تكفيراً عن الهولوكوست. وأما أميركا وحلفاؤها فلا يريدون أن يعتذروا عمّا ارتكبهوا، ولا أن يعوّضوا لشعوب الشرق المظلوم تاريخياً عن حقبة الاستعباد والاستعمار... علماً أنّ اليهود كلّهم هم حوالي عشرين مليون نسمة، في حين أنّ الشعوب التي وقعت وتقع ضحية للعنف الاستعماريّ والإمبرياليّ تشكّل أكثر من تسعة أعشار البشرية.

كما أنّ الإدارة الأميركية ترفض حتى هذا التاريخ التقيّد بتحريم أسلحة الدمار الشامل التي تريد احتكارها، وترفض توقيع اتفاقية كيوتو حول البيئة والمناخ، وتمتنع عن التصديق على اتفاقية تحريم الألغام المضادة للأفراد، وغيرها الكثير من الاتفاقات. وهي بذلك تكرّس مبدأً خاصاً بها، هو مبدأ دوس المبادئ



قامت أميركا بضرب هيروشيما، وقام الحلفاء بتدمير درسدن، بدون أي ضرورة عسكرية حقيقية: هيروشيما ودرسدن بعد القصف الديموقراطي

على النظام الرأسمالي. أما الآن، فيصحّ تماماً القول المأثور: «من بيت أبي ضربت!» كما يصحّ القول المأثور الآخر: «من يزرع الرياح يحصد العاصفة!» فالإمبريالية، الأميركية خاصة، هي التي سبقت لها أن أطلقت «الروح الشريرة» للإرهاب، بما فيه ما يسمّى الإرهاب الإسلامي. وليس هناك ما يشير فعلاً إلى أنها تريد القضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه، الموجودة أصلاً في حوزتها. بل إن العكس تماماً هو الصحيح. فهي تريد، بعد استفاد أغراضها من بعض أشكال الإرهاب، تجديده وتطويره. وها نحن نرى بأن العين كيف يجري، بحجة «مكافحة الإرهاب»، تجفيف منابع الديمقراطية وعسكرة المجتمع في داخل أميركا خاصة، وتبرير إرهاب الدولة العظمى على المسرح الدولي عامة. وهو ما يراد بواسطته، إذا أمكن، خطف الكوكب الأرضي بأسره، لصالح الطغمة الاحتكارية العليا الأميركية، بكتلتيتها المترابطين - المتناقضتين: الأنكلوساكسونية والصهيونية.

وهذا كله يدفع إلى التساؤل عن الطبيعة الإرهابية لـ «النظام الدولي الجديد»، وتعارضه المطلق مع مصالح جميع شعوب العالم، وارتباطه المعكوس بالمصالح الحقيقية للشعب الأميركي.

صوفيا - بيروت

الخاصة الأميركية هي التي تتحمل مباشرة المسؤولية الرئيسية عن ذلك أيضاً، ليس فقط من حيث «التقصير» المريب في الحؤول دون حدوث هذه العمليات قبل أن تقع، بل أولاً لأن هذه الأجهزة هي التي اضطلعت بدور الحاضنة لتنظيم بن لادن قبل أن «تختلف» معه.

الإرهاب الأصغر والإرهاب الأكبر

في هذا العرض للبعد الإنساني الذي ينبغي النظر من خلاله إلى مجزرة ١١ أيلول في أميركا، يتبين أن المنبع الأساسي للإرهاب في المجتمع المعاصر يكمن في صميم نظام الرأسمالية المتوحشة والهيمنة الإمبريالية. ويتبين أيضاً أن مجزرة نيويورك إنما ترجع بشكل نموذجي إلى هذا المنبع مباشرة: إنما كشكل من أشكال الصراع داخل المعسكر الإمبريالي ذاته، تذهب ضحيته الجماهير البريئة: وإما كرد فعل على التسلسل الإمبريالي، بالطرق و«الأخلاق» ذاتها التي زرعتها الإمبريالية طوال عشرات ومئات السنين: وإما كحالة مركبة من الحالتين، لا يمكن الجزم فيها من يستخدم من الأطراف المعنية.

في السابق كان من السهل اتهام «الشيوعية الهدامة» بوصفها ظاهرة خارجة

الأخلاقية الأولية، التي لا يمكن بدون صيانتها واحترامها المكافحة الفعالة للعنف والإرهاب الحقيقي.

٢ - إن غالبية الانقلابات العسكرية الدموية، وأنظمة الحكم الاستبدادية، والحروب العدوانية، والمجازر، قد تمت وتتم بتدبير ومشاركة القوى الإمبريالية - الصهيونية. ويتم تنظيم حملات إبادة الجنس، التي تستخدم فيها الأسلحة المحرمة دولياً وكافة أشكال الحصار والتجويع، تحت ستار الشرعية الدولية، من أجل السيطرة على منابع وممرات النفط والغاز، بحجة «محاربة الإرهاب» ومواجهة «الدول الشريرة».

٣ - لتعزيز سياسة القوة والبطش والإرهاب، تلجأ القوى الدولية المتسلطة إلى تطبيق سياسة الإرهاب الاقتصادي لإجبار الدول الأخرى عامة، والدول الضعيفة والفقيرة خاصة، على الخضوع لمشيئتها ومصالحها. ويتم ذلك عن طريق «كماشة» تقديم المساعدات والقروض أو منعها، ضمن لعبة مركبة من شتى أساليب الترغيب والترهيب.

٤ - إذا صحّت التهمة على تنظيم بن لادن بأنه مشارك في العمليات الإرهابية في أميركا، فثمة توافق لدى قطاع واسع جداً من الرأي العام العالمي بأن الأجهزة